

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠١١/٧/١٥

حرب ينتهي من وثيقة موحدة للمبادئ الدستورية.. بعد تكليف «العسكري»

كتب . سمير السيد:

أعلن الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس حزب «الجبهة الديمقراطية»، عن مشروع وثيقة موحدة للمبادئ الحاكمة للدستور الجديد، تحت عنوان «إعلان حقوق الشعب المصري». وكشف الغزالي أن نقطة البداية لهذا المشروع كانت بتكليف صدر من المجلس العسكري في إعداد وثيقة تعبر عن روح الثورة، على أن يسترشد في وضعها بالجهود المهنية والشخصية التي تمخضت عن وثائق مماثلة. وقال الغزالي إن هذا التكليف جاء خلال اللقاء الثاني للمجلس العسكري مع الأحزاب المصرية الأسبوع الماضي، لكنه أشار إلى أنه وقبل انتهائه من إعداد الوثيقة طلب منه المجلس الثلاثاء الماضي نسخا من مشاريع الوثائق التي طرحت على الرأي العام في المرحلة الأخيرة، مما دفعه إلى أن يقوم بشكل منفرد باستكمال إعداد مشروع «إعلان

حقوق الشعب المصري». وأشعار الغزالي إلى أنه وضع مشروعه بناء على الإفادة من وثيقة الدكتور محمد البرادعي «إعلان حقوق الإنسان



المصري»، إلى جانب وثائق «إعلان المبادئ الأساسية للدستور المصري الجديد» الصادرة من مؤتمر الوفاق القومي، ووثيقة «إعلان الدستور المصري بعد ثورة ٢٥ يناير» الصادرة عن المجلس الوطني المصري، ووثيقة الأزهر، وبيان الاجتماع بين حزبي الوفد، والحرية والعدالة و١٦ حزبا آخر، مع الاسترشاد بالوثائق العالمية المشابهة الأخرى، مثل: الماجنا كارتا

البريطانية، ولائحة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا، وإعلان الحقوق الخالدة في ألمانيا. وينص مشروع الوثيقة الذي يضم مقدمة و١٢ بنداً، على

أن هذه الوثيقة جزء لا يتجزأ من الدستور، والحقوق الواردة فيها غير قابلة للإلغاء أو التنازل أو التعديل أو التقييد، ويحق لكل مصري التمتع بها دون أي تمييز أو تفرقة، ويشكل انتهاك أي من هذه الحقوق أو التحريض على انتهاك أي من هذه الحقوق جريمة ضد الدستور، سواء تم هذا الانتهاك بخرق القانون أو الدستور أو بتغيير أو محاولة

تغيير أي منهما، ويحق لكل مصري دون تمييز اللجوء إلى القضاء لوقف مثل هذا الانتهاك أو التحريض على مثل هذا الانتهاك ومعاقبة مرتكبيه. وتنص الوثيقة على أن المصريين جميعا مواطنون أحرار، متساوون في الحقوق والواجبات والحرريات أمام القانون والدستور، دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو الانتماء الاقليمي أو الطبقي أو الاجتماعي أو أي سبب آخر، وكرامة الإنسان المصري غير قابلة للانتهاك، والحفاظ عليها مسئولية سلطات الدولة، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي حق لكل مصري، على أن يمارس هذا الحق دون الاخلال بحقوق الغير، وحرية العقيدة مكفولة، ولكل مواطن الحق في اعتناق العقائد والمذاهب وحرية ممارسة الشعائر الدينية، على أن تمارس هذه الحقوق دون الإخلال بحقوق الغير.